أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
–دراسة ميدانية لشركة أل بي فيت–

The impact of electronic accounting information system on financial performance of the economic institution -Applied Study on the LBVET company-

ط د. نسرين قطاع
مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية
جامعة البويرة – الجزائر
n.guettaa@univ-bouira.dz

د. علي حبيش[1]
مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية
جامعة البويرة – الجزائر
ali_habiche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/01 تاريخ النشر: 2020/03/03

Abstract:

This study aims to examine the impact of the electronic accounting information system on the financial performance of the economic institution through conducting an applied study of the limited liability company "LBVET", whose accounting system has witnessed a change in order to reach better performance levels in line with the objectives of the company. The study concluded that the financial performance of LBVET is affected by: the quality of the outputs of the electronic accounting system, the efficiency of the human resources of the accounting information system and the compatibility of the accounting information system with the rules of financial accounting system.

Key words: Electronic Accounting Information System, Financial Performance, LBVET company.

مقدمة:

في ظل بيئة تشهد ذوبانا فيما أطلق عليه بثورة تكنولوجيا المعلومات، سارعت المنظمات إلى تبني كل ما هو إلكتروني من حكومة إلكترونية، تجارة إلكترونية، دفع إلكتروني ... و بذلك واكبت نظم المعلومات المحاسبية هذا التطور المذهل لتصبح هي الأخرى إلكترونية.

على إثر ذلك، سارعت المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أحجامها و تنوع أنشطتها إلى بناء نظام معلومات محاسبي إلكتروني يسمح لها بإنتاج المعلومات المالية المناسبة لاحتياجات الإدارة المالية لتتمكن هذه الأخيرة من اتخاذ قرارات مالية سليمة على المدى القصير، المتوسط و الطويل مما يحسن من أدائها المالي.

و بناء على ما سبق، الإشكالية الرئيسية التي يعالجها البحث هي:

ما هو انعكاس نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تحديد العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني المطبق على مستوى المؤسسة الاقتصادية و الأداء المالي لهذه الأخيرة و ذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف هي:

1 – المؤلف المرسل: علي حبيش ، ali_habiche@yahoo.fr

- التعرف على نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من خلال الإحاطة بالجوانب النظرية له؛
- تبيان العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و الأداء المالي؛
- تحليل أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني لشركة أل بي فيت على أدائها المالي من وجهة نظر القائمين على قسم المالية و المحاسبة على مستوى الشركة.

منهجية الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة و الإلمام بجميع جوانب الدراسة وفقا للمنهج العلمي السليم ؛ اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بمتغيرات الدراسة النظرية و تم ذلك بالاستعانة بالمراجع العلمية المتوفرة في المكتبات و عبر الانترنت. بالإضافة إلى المنهج التحليلي لإسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني و كان ذلك باعتماد أداة المقابلات الشخصية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، قام الباحثان بتجزئة الدراسة إلى المحاور الآتية:

- الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني؛
- الأداء المالي و علاقته بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني؛
- أثر نظام المعلومات المحاسبي المطبق بشركة أل بي فيت على أدائها المالي.

المحور الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

مع الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات، تبنت المؤسسات الاقتصادية أنظمة معلومات محاسبية إلكترونية و عملت لتطويرها وفقا لما يتماشى مع حجمها و متطلبات اتخاذ مختلف القرارات و خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب المالية.

أولا: ماهية نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الأنظمة الجوهرية التي تشتغل بها المؤسسة الاقتصادية؛ و سنحاول عبر النقاط اللاحقة التعرف على مفهوم هذا النظام، أنواعه و خصائصه.

1–تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية و الذي يهتم بجمع و تصنيف و معالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات و توصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها و يتكون هذا النظام من الأشخاص، الإجراءات و تكنولوجيا المعلومات"[1].

بينما عرفه جون بونبوش Jaune Bonnebouche و كلود قرونيي Claude Grenier على أنه "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بـ :إدخال، ترتيب، تسجيل، البيانات بقاعدة مشفرة (مرقمة)، و الحصول بعد المعالجة المناسبة للبيانات على مجموعة من المعلومات، التي تتوافق مع حاجات مستخدمي المعلومات"[2]. كما عرف أيضا على أنه "ذلك النظام الذي يقوم بتجميع و تشغيل (تحليل، و قياس، و تسجيل) البيانات المالية عن منظمة معينة، ثم توصيل نتائج هذا التشغيل في شكل معلومات مالية إلى متخذي القرارات عن طريق التقارير المالية التي يخرجها النظام"[3].

انطلاقا من التعاريف السابقة، يرى الباحثان أن نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء من نظام المعلومات الإداري الذي يختص بجمع البيانات الرقمية المتواجدة في مختلف المستندات و الوثائق (سواء كانت صادرة عن المؤسسة أو واردة إليها)، معالجتها و تخزينها باستخدام المبادئ و القواعد المحاسبية المتعارف عليها من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم و التقارير المالية المختلفة.

2–أنواع نظام المعلومات المحاسبي:

بحسب الطريقة التي يشغل بها نظام المعلومات المحاسبي، يمكن لنا أن نميز بين نوعين من أنظمة المعلومات المحاسبية : نظام المعلومات المحاسبي اليدوي و نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

أ. **نظام المعلومات المحاسبي اليدوي:** يقوم نظام المعلومات المحاسبي اليدوي على المعالجة اليدوية للبيانات؛ بمعنى أن جميع الأعمال المحاسبية من تسجيل، ترحيل و إعداد الكشوف المالية تتم باستخدام الدفاتر و السجلات المحاسبية وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ب. **نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:** على عكس النظام اليدوي، يتم معالجة البيانات و استخراج المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجهزة الإعلام الآلي و البرمجيات المختلفة.

3–خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص نذكرها عبر الآتي[4] :

- هو نظام متخصص في جمع البيانات المحاسبية و تحليلها و إنتاج المعلومات المحاسبية؛
- يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة؛
- هو أساس عملية التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرار بحكم أن أهم قرارات المؤسسة هي قرارات مالية تمس مباشرة المردودية و الهيكل المالي للمؤسسة؛
- يمتاز بالتغلغل (التداخل) في الأنظمة الأخرى بحيث يمدها بالمعلومات الضرورية و هي بدورها تمده بالبيانات الضرورية حول كل التصرفات المادية و المالية التي أحدثتها؛
- يوفر معلومات للمستخدمين الداخليين و الخارجيين.

ثانيا: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

أمام التطور السريع الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات، كان محتما على نظام المعلومات المحاسبي التأقلم مع هذا التطور فانتقل من نظام قائم على العمل اليدوي إلى نظام إلكتروني (آلي أو محوسب) يقوم على استعمال الحاسوب.

1– مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

يقصد بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني "استخدام الحاسوب لتحقيق وظيفة المحاسبة في القياس و التسجيل والتبويب والتوصيل، حيث يقوم هذا النظام بتجميع البيانات المتوفرة و تحليلها، لإعادة بنائها في وحدات للمعرفة (معلومات) ذات دلالة معينة، تستخدم لتزويد الإدارة على مختلف المستويات بالمعلومات التي تحتاجها، و إعداد التقارير للأطراف الخارجية بشكل صحيح و دقيق في الوقت المناسب"[5].

ويجدر الإشارة إلى أن جوهر الخلاف بين نظام المعلومات المحاسبي اليدوي و الإلكتروني يكمن في العقل المنفذ للنظام؛ ففي النظام اليدوي يقوم الإنسان باستخدام عقله في التحليل و اتخاذ القرارات وفقا للسياسات و الإجراءات المعمول بها. في حين أن النظام الإلكتروني يعتمد على العقل الإلكتروني المصمم من طرف الإنسان و ينفذ الأوامر المرسومة له مسبقا دون إمكانية تجاوزها[6].

2–مكونات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

يرتكز نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على ثلاثة مكونات، تتمثل في العناصر الآتية :

أ. المدخلات (المستندات): وتتمثل في جميع الوثائق والمستندات الثبوتية التي تترجم كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في تعاملاتها اليومية مع بيئتها الداخلية أو الخارجية. والتي تشكل في مجملها بيانات النظام.

ب. التشغيل (المعالجة–العمليات): وتتمثل في جميع الأنشطة التي يقوم بها الكوادر البشرية لقسم المحاسبة بالاستعانة بالأجهزة الإلكترونية من أجل معالجة البيانات المحاسبية بالاعتماد على القواعد و المبادئ المحاسبية المعتمدة و باستعمال دليل الحسابات؛ وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:

– تصنيف المستندات، ترتيبها وحفظها وفقا للمعيار الزمني؛

– تسجيل المستندات في دفاتر اليومية المساعدة الإلكترونية و يكون الترحيل لدفاتر الأستاذ المساعدة بصفة آلية؛

– استخراج موازين المراجعة في نهاية الدورة المحاسبية و القيام بأعمال نهاية الدورة وتسجيل التسويات اللازمة في اليوميات المساعدة؛

– إقفال الدورة المحاسبية؛

– ملأ السجلات المحاسبية (دفتر اليومية العامة و دفتر الجرد) يدويا بنقل مجاميع اليوميات المساعدة وفقا لشروط مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي و القانون التجاري الجزائري.

ج. المخرجات (المعلومات المحاسبية): و تتمثل في القوائم و التقارير المالية الموجهة لمختلف الأطراف الداخلية و الخارجية. منها ما يتم استخراجه (طبعه) مباشرة من البرنامج الإلكتروني و منها ما يتم تحريره اعتمادا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني. وتشكل في مجملها المعلومات المحاسبية.

3–نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و تكنولوجيا المعلومات:

أ. مفهوم تكنولوجيا المعلومات : يقصد بتكنولوجيا المعلومات "جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل و نقل و تخزين المعلومات في شكل إلكتروني، و هي تشمل الحسابات الآلية و وسائل الاتصال و شبكات الربط و أجهزة الفاكس و غيرها من المعدات"[7].

ب. البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني :

تتمثل البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في مجموعة من المستلزمات التي ينبغي على كل مؤسسة توفيرها من أجل إقامة نظام معلومات محاسبي إلكتروني، و تتمثل فيما يلي :

– الحاسوب (جهاز الإعلام الآلي) : يعرف على أنه "مجموعة من الأجهزة المستقلة و المترابطة معا، و تؤدي كل منها وظيفة محددة و يطلق عليها اسم المعدات Hardware، و تعمل هذه الأجهزة فيما بينها بأسلوب متناسق و منظم من خلال البرمجيات Software، و تكون هذه الأجهزة و البرمجيات معا ما يسمى بنظام الحاسوب"[8].

– البرمجيات : و تتمثل في "الأنظمة التي تشغل الأجهزة و البيانات و المعلومات و المعارف و تحديد العمليات التي ستؤديها الأجهزة، و تنقسم إلى : (برامج نظام التشغيل– البرامج التطبيقية – برمجيات الاستخدامات العامة و التي تسمى بالبرمجيات الجاهزة – برمجيات الشبكات و التي تسمى البروتوكولات)"[9].

– قاعدة البيانات: تعرف بأنها "تجميع للبيانات المرتبطة ذات العلاقة المتبادلة فيما بينها، و المخزنة بطريقة منظمة تساعد على سرعة استرجاعها و سهولة استخدامها بواسطة المستخدمين في تطبيقات متعددة و أغراض متنوعة"

– **الإجراءات** : من أجل تسهيل العمل و توحيده، ينبغي على المؤسسة الاقتصادية إعداد كتيب يسمى "دليل الإجراءات" يتضمن مجموعة من التعليمات لمستخدمي نظام المعلومات[10].

– **العنصر البشري** : و يشمل جميع الأفراد الفاعلين في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و هم : مدير النظام، مصممو النظام، المبرمجون، مسؤول قاعدة البيانات، المختصون في صيانة أجهزة النظام و مستخدمو النظام (عمال قسم المحاسبة و المالية).

4–خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني الكفء و الفعال:

حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني كفئا و فعالا، لابد من توفره على مجموعة من الخصائص منها[11] :

- أن يكون بسيطا مما يسهل على العاملين سهولة فهمه و تشغيله؛
- أن يتمتع بالمرونة بحيث يكون قابلا للتغيير مما يسمح بالتكيف مع المستجدات المتعلقة بنمو الشركة أو تغيير المنتجات؛
- أن يتمتع بمستوى مقبول من الدقة و القدرة على مواجهة الأعطال المفاجئة؛
- أن يتمتع بالوقتية؛ بمعنى أن يكون قادرا على وضع أولويات للتشغيل حتى يمكن تشغيل المخرجات الضرورية و الحساسة في الوقت المحدد و تأجيل تشغيل المخرجات الأخرى إلى أن يأتي وقتها؛
- أن يكون مصمما وفقا لاحتياجات مستخدميه و ليس وفقا لرغباتهم مما يسمح بوضوح العلاقة بين التكلفة و المنفعة.

ثالثا : نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في الجزائر

في إطار وضع الركائز القانونية للمحاسبة، سعى المشرع الجزائري إلى وضع القواعد القانونية الضرورية لقبول نظام معلومات محاسبي يرتكز أساسا على تكنولوجيا المعلومات دون الاستغناء عن الحد الأدنى من المسك اليدوي للمحاسبة و المتمثل في إجبارية مسك السجلات و الدفاتر المحاسبية القانونية يدويا.

1–الإطار القانوني لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

نظام المعلومات المحاسبي القائم في الجزائر هو ذلك النظام الذي يقوم على قواعد النظام المحاسبي المالي المحددة بموجب القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 /2007/11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74؛ و الذي دخل حيز التطبيق في 2010/01/01.

و قد جاء في نص المادة 24 منه ما يلي: " تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي. يجب أن تلبي كل محاسبة ممسوكة بموجب نظام الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ و العرف و الأمن و المصداقية و استرجاع المعطيات"[12] و هو ما يعني أن المشرع الجزائري لم يلزم المؤسسات الاقتصادية بنظام معلومات محاسبي محدد بل ترك لها حرية الاختيار بين النظامين اليدوي و الإلكتروني. غير أن هذه الحرية ليست مطلقة، و إنما وضع مجموعة من الشروط الواجب توفرها في أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية حتى تكون مقبولة قانونيا. جاءت هذه الشروط مفصلة في المرسوم التنفيذي رقم 09–110 المؤرخ في 2009/04/07 الذي يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 21 المنشورة بتاريخ 2009/04/08.

2–شروط نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

كما سبق ذكره في الفقرة أعلاه، حدد المشرع الجزائري مجموعة من الشروط لمسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي و التي نوجزها فيما يلي[13] :

– ضرورة تحديد مصدر و محتوى و مراجع الوثيقة الثبوتية لكل تسجيل محاسبي؛

– ضرورة تصديق الفترة المحاسبية بعد نهايتها مما يمنع أي حذف أو تعديل للتسجيل المصادق عليه؛

– على المؤسسة إعداد ملف يتضمن الإجراءات و التنظيم المحاسبي مما يسمح بفهم نظام المعالجة و مراقبته؛

– ضرورة احتواء البرنامج المعلوماتي على ملف يصف الشكل و الخاصيات التي يمكن طبعها أو توفيرها إلكترونيا؛

– على المؤسسة حيازة تعهد معد البرنامج بمطابقة برنامجه للتعليمات المنصوص عليها في هذا المرسوم و التزامه بتقديم ملف تقني للبرنامج عند طلب المراقبين الجبائيين و المدققين القانونيين؛

– على البرنامج المعلوماتي أن يسمح بإعداد الكشوف المالية بدقة تتماشى مع التنظيمات القانونية السارية المفعول و بصفة آلية؛

– على البرنامج المعلوماتي احترام التوازنات الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج سواء من خلال المراقبة المسبقة أو اللاحقة؛

– بعد إقفال السنة المالية، على البرنامج أن لا يسمح إلا بتفحص التسجيلات أو طبع الكشوف المحاسبية؛

– يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة إجراء يسمح بإعادة فتح آلية لحسابات الأصول و الخصوم و التي يجب أن توافق حسابات ميزانية قفل السنة السابقة؛

– على البرنامج المعلوماتي توفير إمكانية إرسال بطاقة التسجيلات المحاسبية للغير؛

– كل كشف صادر عن البرنامج المعلوماتي، لابد أن يتضمن : تعريف المؤسسة، عنوان الكشف، تاريخ طبعه، رقم صفحاته، تفصيل المحتوى و طبيعة الطبع مؤقت أو نهائي؛

– الولوج لقاعدة معطيات البرنامج المعلوماتي غير مسموح إلا للأشخاص المرخص لهم مع ضرورة توفر البرنامج على يومية إلكترونية للأحداث تتضمن : التعريف بمنجز العملية، جهاز العمل، نوع العملية، تاريخ العملية و توقيتها، نوع العملية المنجزة و المعطيات أو الثوابت المدخلة؛

– يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي إجراء للأرشفة يسمح بنقل المعطيات المحاسبية نحو دعائم التخزين و كذلك الحفظ في حالة إصلاح شامل للنظام و وجود إجراء يسمح بالحفظ المسبق و الآلي للتسجيلات؛

– يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي آلية تسمح بالتأكد من أنه يعمل بشكل جيد؛

– يجب أن تحترم المحاسبة الممسوكة آليا الإجراءات الجبائية السارية المفعول.

المحور الثاني: الأداء المالي و علاقته بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

حتى تتمكن الإدارة المالية للمؤسسة من تقييم الأداء المالي، تقوم بقياس مؤشرات و نسب الأداء بالاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و المتمثلة في مختلف القوائم المالية.

أولا : ماهية الأداء المالي

تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أحجامها و أشكالها القانونية إلى بلوغ مستويات ملائمة من الأداء المالي؛ هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل.

1–تعريف الأداء المالي:

شهد الفكر المالي عدة تعريفات للأداء المالي. من بين التعريفات نجد أن الأداء المالي هو "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة"[14]. و هو أيضا " تعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة و أنه الأداة الرئيسة الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة"[15]. كما أن الأداء

المالي يتناول : العوامل المؤثرة في المردودية المالية، أثر السياسات المالية للمؤسسة على مردودية أموالها الخاصة، مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في انجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح بالإضافة إلى مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة[16].

2–العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي للمؤسسة بمجموعة من العوامل التي نوجزها عبر الآتي[17]:

أ. الهيكل التنظيمي : يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها م من ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ب. المناخ التنظيمي : يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، و إعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ج. التكنولوجيا : على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها و ذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف المواءمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة و التنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

د. حجم الشركة : يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا و منه يصبح أداؤها أقل فعالية، و إيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة و أن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، و قد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات و بينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

ثانيا: تقييم الأداء المالي

من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة، لابد من اتباع مجموعة من الخطوات بالاعتماد على معايير محددة.

1–خطوات تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء بأنه " الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المحققة و مقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعله و ما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية غالبا ما تكون سنة"[18].

انطلاقا من التعريف أعلاه، نستخلص أن عملية تقييم الأداء المالي تمر بالخطوات الآتية[19] :

أ. الحصول على مجموعة القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛

ب. اختيار الأدوات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي و استعمالها لقياس الأداء المالي؛

ج. دراسة و تقييم المقاييس المحسوبة و استخراج الانحرافات بعد مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المالي المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات العاملة في نفس القطاع؛

د. وضع التوصيات الملائمة لمعالجة الانحرافات.

2–معايير تقييم الأداء المالي:

يرتكز المحلل المالي عند تقييمه للأداء المالي للمؤسسة إلى مجموعة من المعايير و التي يوجزها الباحثان عبر ما يلي[20]:

أ. المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على الحكم على أداء المؤسسة الحالي انطلاقا على دراسة أدائها في الماضي؛ و يكون ذلك عبر مقارنة قيمة المقياس الحالي مع قيمته في الماضي عند نفس المؤسسة الاقتصادية.

ب. المعايير المستهدفة (المخطط لها): هي المعايير التي تكون بمثابة أهداف تسطرها المؤسسة و تتخذها كمعيار لتقييم أدائها عبر مقارنة النتائج المحققة بتلك الموضوعة كأهداف.

ج. المعايير الصناعية (القطاعية): هي المعايير الموضوعة من قبل هيئات مختصة محلية أو دولية بالنسبة للصناعات المنتمية إلى نفس قطاع النشاط. و على أساسها يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع معايير القطاع الذي تنتمي إليه.

د. المعايير المطلقة (النمطية): المعيار المطلق يستند على وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت. إذ يقوم المحلل المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مقارنة المقياس المحسوب مع المعيار النمطي.

ثالثا : علاقة الأداء المالي بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من قوائم مالية مختلفة نقطة الانطلاق في تقييم الأداء المالي و الركيزة الأساسية التي يبني عليها المحلل المالي مختلف أدوات تقييم الأداء المالي.

1–دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي:

أ. تعريف القوائم المالية : القوائم المالية هي " وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي و مركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع أو خارجه "[21]. و قد عددها النظام المحاسبي المالي (SCF) المطبق في الجزائر بخمس (05) قوائم هي : "الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة و ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج"[22].

ب. استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي: تعتبر القوائم المالية هي البيانات التي يعتمد عليها المحلل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة. ولهذا فإن نقطة الانطلاق في تقييم الأداء المالي –كما تناولناه سابقا– تتمثل في تجميع القوائم المالية للمؤسسة والتي تعتبر مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

ومن هذا المنطلق فإن الأدوات المالية التي تستخدمها الإدارة المالية عند تقييمها للأداء المالي ما هي إلا "جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة و التي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها و ملاءمتها للمستخدم و في كثير من الأحيان يتم اتخاذ قرارات بناء على هذه العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية، و تتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها و المعلومات التي تقارن بها"[23]. فمن الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية ذات جودة حتى يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

2–أهمية جودة المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي:

حتى تكون المؤشرات المالية المستمدة من القوائم المالية صادقة المدلول و صالحة لتقييم الأداء المالي، لابد أن تتضمن معلومات ذات جودة. يقصد بجودة المعلومات المحاسبية " تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة"[24]. و في هذا الصدد

تجدر بنا الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قام بوضع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية سنة 2010؛ و الذي بموجبه تم استبدال "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" بـ "الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة" و المتمثلة في : التي تتمثل في:

أ. الملاءمة : و هي "قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين"[25] فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي "القادرة على إحداث تأثير على متخذ القرار و بالتالي على القرار نفسه، كما تساعد المعلومات الملائمة مستخدمي القوائم المالية على تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، بمعنى التأثير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تحدث في المستقبل استنادا إلى الأحداث الماضية و الحاضرة"[26]. و حتى تتسم المعلومات بالملاءمة؛ ينبغي توفرها على ثلاثة شروط هي[27] :

– التوقيت المناسب: يقصد به توفير المعلومات في وقت الحاجة إليها، أي توفير المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على مجرى اتخاذ القرار؛

– القدرة التنبئية: لابد أن تساعد المعلومة متخذ القرار على تقييم ثم تصحيح توقعاته الحالية من جهة، و زيادة قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل من جهة أخرى؛

– التغذية العكسية: تعني مساعدة متخذ القرار على تقييم صحة توقعاته السابقة، و من ثم إعادة تقييم نتائج قراراته التي بنيت على أساسها هذه التوقعات.

ب. التمثيل الصادق : حتى تتسم المعلومات الواردة في القوائم المالية بخاصية التمثيل الصادق، يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية : الاكتمال أو الشمولية (بمعنى أنها تضم جميع المعلومات التي يحتاجها مستخدميها)، الحياد (يعني أن لا تكون موجهة لخدمة مستخدم محدد دون بقية المستخدمين) و الخلو من الأخطاء (و يقصد بها أن تكون خالية من الأخطاء التي تؤثر في صناعة القرار)[28].

ج. قابلية المقارنة: يقصد بها أن تسمح المعلومات المحاسبية المتحصل عليها بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة من جهة، و ما بين الفترات المالية المختلفة للمؤسسة نفسها من جهة أخرى.

د. قابلية التحقق: يقصد بها التوصل لنفس النتائج المتحصل عليها عند استخدام نفس أساليب القياس المحاسبي[29].

هـ. الوقت المناسب: يقصد بالتوقيت المناسب أن تكون المعلومات المالية مناسبة لاتخاذ القرارات فالمعلومة القديمة ليس لها تأثير في اتخاذ القرار بالنسبة لمستخدميها.

و. قابلية الفهم: بمعنى أن تكون القوائم المالية مفهومة المحتوى من طرف مستخدميها.

3–أهمية الانسجام مع قواعد النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي:

انطلاقا من سنة 2010، أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في نظام معلوماتها المحاسبي الإلكتروني. وهي خطوة هامة للتوجه إلى تبني لغة المحاسبة العالمية في الجزائر من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مما سيسمح بسهولة تقييم الأداء المالي وفقا لما يلي:

– وفقا للنظام المحاسبي المالي تم الانتقال من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية و التي تعطي أهمية للجانب المالي مما يساعد الإدارة المالية للمؤسسة عند قيامها بتقييم الأداء المالي و اتخاذ القرارات المالية؛

– أصبحت الميزانية مبنية على مبدأ السنوية بحيث تم تقسيم بنودها إلى العناصر الغير جارية و العناصر الجارية حيث الأولى تشمل الموارد الموجودة تحت تصرف المؤسسة لمدة تفوق السنة بالإضافة إلى الاستخدامات التي تتجاوز السنة وتكون في أعلى الميزانية. أما العناصر الجارية فتتواجد أسفل الميزانية و تشمل الاستحقاقات (الديون) قصيرة الأجل و الموجودات القابلة للتحقيق خلال السنة. و بهذا الشكل أصبحت الميزانية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني جاهزة لقياس الأداء المالي للمؤسسة دون الحاجة إلى تعديلها؛

– لم تعد الإدارة المالية في حاجة إلى استخراج الأرصدة الوسيطة للتسيير، فجدول النتائج أصبح متضمنا للنتائج الجزئية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي؛

– تم استحداث جدول تدفقات الخزينة الذي يسمح بتحديد رصيد الخزينة في لحظة زمنية معينة مع توضيح مصادر هذا الرصيد من خلال التمييز ما بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار و تدفقات التمويل. و الخزينة تعتبر مؤشر رئيسي في تقييم التوازن المالي للمؤسسة؛

– عن طريق جدول تغيرات الأموال الخاصة، يمكن معرفة حركية الأموال الخاصة نزولا و صعودا و كذلك مصدر هذه الحركية مما يسمح للإدارة المالية بمعرفة مدى مساهمة نتيجة المؤسسة في تشكيل الأموال الخاصة بعد حذف التغيرات الناتجة عن التغير في الطرق المحاسبية و تصحيحات الأخطاء. كما يسمح كذلك بإظهار سياسة توزيع الأرباح المنتهجة من قبل المؤسسة؛

– وجود ملاحق للقوائم المالية يسمح بتزويد الإدارة المالية بكل التوضيحات التي من شأنها إثراء القراءة المالية للقوائم المالية مباشرة من نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دون الحاجة إلى مصدر آخر لجلب البيانات المالية.

وبهذا أصبحت الإدارة المالية تركز على اختيار أحسن الأدوات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بالاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني شريطة أن تتمتع هذه المخرجات بالجودة الضرورية للوصول إلى تقييم سليم.

المحور الثالث : أثر نظام المعلومات المحاسبي المطبق بشركة أل بي فيت على أدائها المالي

من أجل دراسة أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني لشركة أل بي فيت على أدائها المالي، قام الباحثان بزيارة ميدانية إلى مقر الشركة أين قاما بمعاينة نظام المعلومات المحاسبي المطبق على مستوى الشركة و اجراء لقاءات شخصية مع العاملين في قسم الإدارة و المالية.

أولا : التعريف بشركة أل بي فيت

1–لمحة عامة عن شركة أل بي فيت:

مؤسسة أل بي فيت « LBVET » هي شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) تأسست بتاريخ 2002/04/22. يوجد مقرها الاجتماعي في : طريق القادوس، حديقة الحيوانات و التسلية، حيدرة – الجزائر. رأسمالها الاجتماعي مكون من 20 000 حصة اجتماعية موزعة مناصفة بين شريكيها؛ و يقدر بعشرين مليون دينار جزائري (20 000 000 دج).

تنشط شركة أل بي فيت في مجال استيراد و توزيع الأدوية الطبية الموجهة للصحة الحيوانية. شهد نشاطها تناميا من سنة إلى أخرى مما مكنها من افتكاك مكانة هامة في السوق الجزائري بفضل السياسة التسويقية المتبعة.

تعتمد شركة أل بي فيت على أربعة و عشرين (24) عاملا موزعين على الوظائف الإدارية للشركة كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (01) : توزيع عمال أل بي فيت حسب الوظائف الإدارية

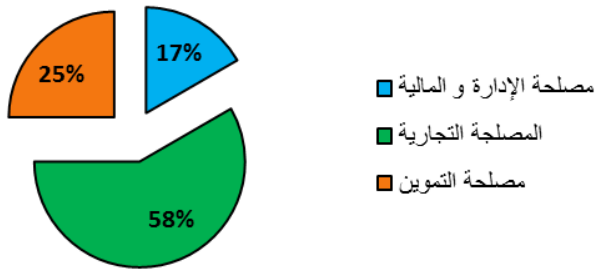

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق الشركة

يتضح جليا من الشكل أعلاه الطبيعة التجارية لشركة أل بي فيت؛ باستحواذ المصلحة التجارية على 58 % من إجمالي الموارد البشرية، تليها مصلحة التموين بـ 25 % ثم مصلحة الإدارة و المالية بـ 17 %، و قد أفادنا مدير الإدارة و المالية، أن الشركة بصدد انجاز مشروع استثماري يتمثل في إنشاء وحدة صناعية لإنتاج الأدوية الطبية البيطرية محليا.

2–لمحة عن قسم الإدارة و المالية: باعتبار موضوع دراستنا الميدانية يهم مصلحة الإدارة و المالية بالشركة، سنحاول إعطاء لمحة وجيزة عن هذه المصلحة و أهم المهام التي تقوم بها على مستوى الشركة.

تقوم مصلحة الإدارة و المالية لشركة أل بي فيت بتسيير كل العمليات الإدارية و المالية التي تقوم بها المؤسسة، تعتبر القلب النابض للتسيير المالي و المحاسبي للمؤسسة. يترأسها المدير الإداري و المالي الذي يتمتع بكفاءات إدارية عالية بالإضافة إلى إتقانه لمختلف التشريعات : القانونية، الضريبية، المالية و المحاسبية.

تتمثل مهام قسم الإدارة و المالية فيما يلي:

– الحرص على احترام و تطبيق القانون الداخلي للمؤسسة؛

– المحافظة على ممتلكات المؤسسة؛

– التسيير الحسن لشؤون العمال: التوظيف، التصريحات الاجتماعية، إعداد الأجور، ...إلخ؛

– التسيير المالي للمؤسسة و المحافظة على التوازنات المالية لها؛

– مسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية للمؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF؛

– التسيير الجبائي و الشبه جبائي للمؤسسة.

ثانيا : التعريف بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني المطبق في الشركة

تم اختيار شركة أل بي فيت للقيام بدراستنا الميدانية لأن هذه الأخيرة قامت بتغيير نظام معلوماتها المحاسبي الإلكتروني بداية من 2015/01/01. فقبل هذا التاريخ، كانت الشركة محل الدراسة تعتمد على نظام محاسبي إلكتروني يقوم على برنامج اسمه "محاسب" الذي هو جزأ من برنامج متكامل للتسيير يسمى "مكتب" يحتوي على ثلاث برامج هي :

– برنامج "تجارة" الذي يستخدم في تسيير المخزون و الذي يسمح بتسيير المشتريات و المبيعات و كذلك التدفقات النقدية الناجمة عنها؛

– برنامج "أجرة" الذي يستخدم في تسيير الموارد البشرية للشركة من خلال تسجيل حركية العمال (دخولا و خروجا) في الشركة و إعداد كشوف الأجرة الشهرية و التصريحات الشبه جبائية للشركة؛

– برنامج "محاسب" و هو البرنامج الذي يستخدم في إدخال البيانات المحاسبية، معالجتها و استخراج المعلومات المحاسبية.

وفي سنة 2015، قامت الشركة بتغيير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من خلال تغيير برنامج "محاسب" و استبداله ببرنامج "PCCOMPTA".

1–نظام المعلومات المحاسبي باستخدام برنامج "محاسب": حسب ما أفادنا به مدير الإدارة و المالية بشركة أل بي فيت، فإن الشركة عند تأسيسها كانت تعتمد على خدمات مكتب خارجي لمسك المحاسبة. و مع تطور نشاط الشركة و بسبب الحاجة إلى معلومات محاسبية آنية تسمح للإدارة العامة باتخاذ القرارات في وقتها؛ تقرر مسك المحاسبة في مقر الشركة بالاعتماد على نظام معلومات محاسبي إلكتروني. و من أجل ذلك لجأت الشركة إلى ما يلي:

– توظيف إطار محاسبي أوكلت له مهمة الإشراف على مسك محاسبة الشركة؛

– اقتناء برنامج إلكتروني "برنامج مكتب" و الذي يضم ثلاثة برامج إلكترونية مترابطة فيما بينها من بينها برنامج محاسبي إلكتروني يدعى "محاسب"؛

– إجراء تعديل على "برنامج مكتب" من خلال عقد عدة جلسات عمل مع مورد البرنامج حتى يتوافق هذا الأخير مع متطلبات و احتياجات الشركة و طبيعة نشاطها؛

– تكوين الكوادر البشرية للشركة على استخدام البرنامج الإلكتروني "مكتب".

2–نظام المعلومات المحاسبي باستخدام برنامج "PCCOMPTA": ابتداء من الدورة المحاسبية 2015، تبنت شركة أل بي فيت نظام معلومات محاسبي جديد حيث قامت باستبدال برنامج "محاسب" ببرنامج "PCCOMPTA". الشكل الموالي يوضح لنا واجهة هذا البرنامج.

شكل رقم (02): واجهة برنامج PCCOMPTA

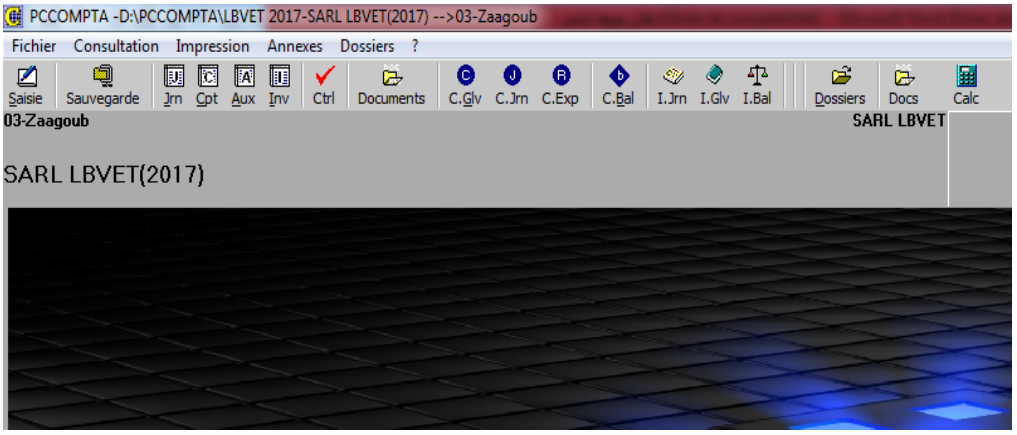

المصدر: البرنامج المحاسبي الإلكتروني للشركة

و فيما يلي أهم آليات عمل نظام المعلومات المحاسبي وفق البرنامج PCCOMPTA :

– تم إعداد دليل حسابات يتوافق مع نشاط الشركة و الذي تم إدخاله في قاعدة بيانات البرنامج الإلكتروني بعد المصادقة عليه من قبل محافظ حسابات الشركة؛

– يتم استقبال كل الوثائق المحاسبية على مستوى قسم الإدارة و المالية؛

– يقوم المحاسب بمراقبة مدى سلامة الوثائق و مدى مطابقتها مع القوانين السارية المفعول. الوثائق التي بها إشكال يتم إرجاعها لمصدرها من أجل التعديل في حين أن الوثائق السليمة يتم تصنيفها في سجلات موزعة وفقا لليوميات المساعدة المعتمدة في البرنامج الإلكتروني؛

– التسجيل اليومي للوثائق المحاسبية في اليوميات المساعدة في البرنامج الآلي. يعتبر التسجيل اليومي للعمليات هو العمل الأساسي الذي يأخذ حيزا معتبرا من وقت المحاسب نظرا لكثافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

و كما يتضح من الشكل الموالي؛ فإن كل تسجيل محاسبي يقترن بوجود وثيقة إثبات و له ترقيم ترتيبي محدد أوتوماتيكيا من طرف البرنامج المحاسبي الإلكتروني PCCOMPTA بحيث اعتمدت الشركة في ترقيمها على الترقيم التالي من اليسار إلى اليمين:

- سنة الدورة المحاسبية (تحتوي على رقمين) يليها العدد الترتيبي للتسجيل (يحتوي على أربعة أرقام) بالنسبة لليومية المساعدة للمبيعات.

فمثلا وفقا للشكل أعلاه فإن التسجيل رقم 170570 هو تسجيل لفاتورة البيع رقم 570 المعدة بتاريخ 2017/10/02 و الموجهة للزبون « SPA CARRAVIC COMPLEXE AVICOLE » والتي تنتمي للدورة المحاسبية 2017 و المعبر عنها في الترقيم بالعدد 17.

● سنة الدورة المحاسبية (تحتوي على رقمين) يليها شهر التسجيل (يحتوي على رقمين) ثم العدد الترتيبي للتسجيل (يحتوي على ثلاثة أرقام) بالنسبة لليوميات المساعدة الأخرى.

ونفس هذا الترقيم يتم تسجيله باللون الأحمر في أعلى الوثيقة المحاسبية كدليل على أن الوثيقة مقيدة محاسبيا في البرنامج الإلكتروني.

شكل رقم (03) : التسجيل في اليومية المساعدة للمبيعات

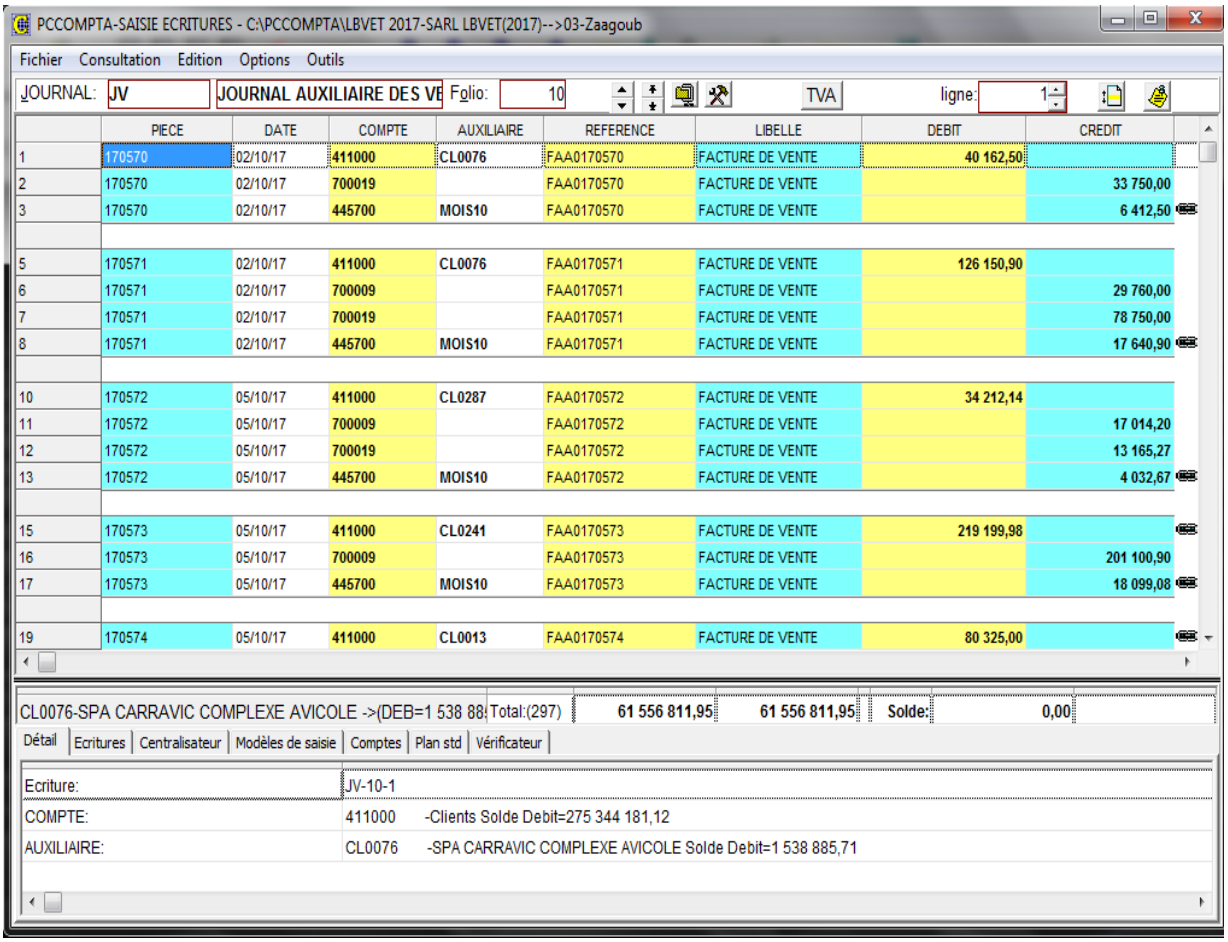

المصدر : البرنامج المحاسبي الإلكتروني للشركة

ما لاحظناه خلال دراستنا الميدانية أن البرنامج الإلكتروني يسمح بطباعة بطاقة التسجيل المحاسبي « Fiche d'imputation comptable » و لكن محاسب الشركة لا يقوم بذلك و إنما يكتفي بالإشارة لرقم التسجيل على الوثيقة للرجوع إليها عند الحاجة لذلك؛

– عند نهاية كل شهر، يقوم المحاسب بطباعة ميزان المراجعة مباشرة من البرنامج المحاسبي الإلكتروني و يقوم بفحص الحسابات وتحليلها من أجل التأكد من سلامة أرصدتها و إجراء التعديلات اللازمة لذلك.

ويتضح جليا أن التسجيل الإلكتروني يتطلب فقط التسجيل اليومي في اليوميات المساعدة أما التسجيل في اليومية العامة و الترحيل إلى الدفتر الكبير فالترحيل إلى ميزان المراجعة تتم آليا من طرف البرنامج المحاسبي.

– يقوم المحاسب بإعداد حالة التقارب البنكي للأرصدة المحاسبية البنكية مع كشوف البنك من خلال الاعتماد على برنامج اكسل Excel ثم تسجيل التسويات الموافقة لهذه المقاربة في البرنامج المحاسبي الإلكتروني. و في هذا الصدد، نشير إلى أن شركة أل بي فيت تعتمد على

متابعة عملياتها البنكية لدى بنك BNP Paribas Eldjazair على خدمة BNP Net و التي تسمح بمتابعة كل العمليات البنكية للشركة عن بعد و استخراج كل الوثائق الموافقة لهذه العمليات دون الحاجة إلى التنقل إلى البنك؛

– يقوم المحاسب بإعداد حالة تقارب ما بين الأرصدة المحاسبية للحسابات المساعدة للزبائن و قيمة المخزون في برنامج PCCOMPTA مع الأرصدة المسجلة في برنامج "تجارة"، و هذا للتأكد من سلامة التسجيلات المحاسبية من جهة و سلامة العمليات المقيدة في برنامج "تجارة" (من طرف أشخاص آخرين ليس لهم أي تدخل في التسجيل المحاسبي) كنوع من أنواع التدقيق الداخلي في الشركة ثم يقوم بتسجيل التسويات الملائمة بعد تحليل و دراسة الانحرافات في حالة وجودها؛

– يقوم المحاسب بتسجيل مخصصات الإهلاك الشهرية و يكون هذا التسجيل آلي من خلال النقر على «Générer les dotations aux amortissements » كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (04) : التسجيل الآلي لمخصصات الإهتلاك

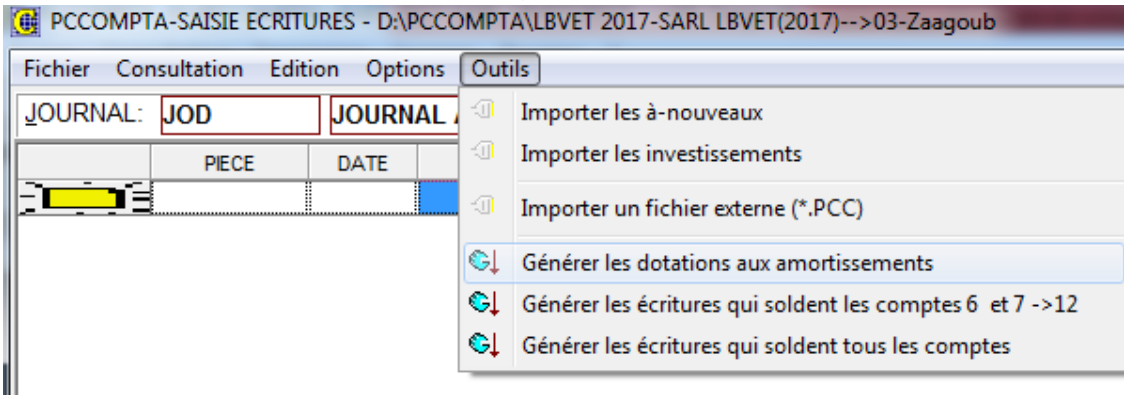

المصدر : البرنامج المحاسبي الإلكتروني للشركة

– يقوم المحاسب بطباعة القوائم المالية المقفلة عند نهاية الشهر و يرسلها إلى مدير الإدارة و المالية مرفقة مع ميزان المراجعة للمصادقة عليها من جهة و من جهة ثانية القيام بالتحليل المالي لمحتواها.

شكل رقم (05): واجهة استخراج القوائم المالية عبر برنامج PCCOMPTA

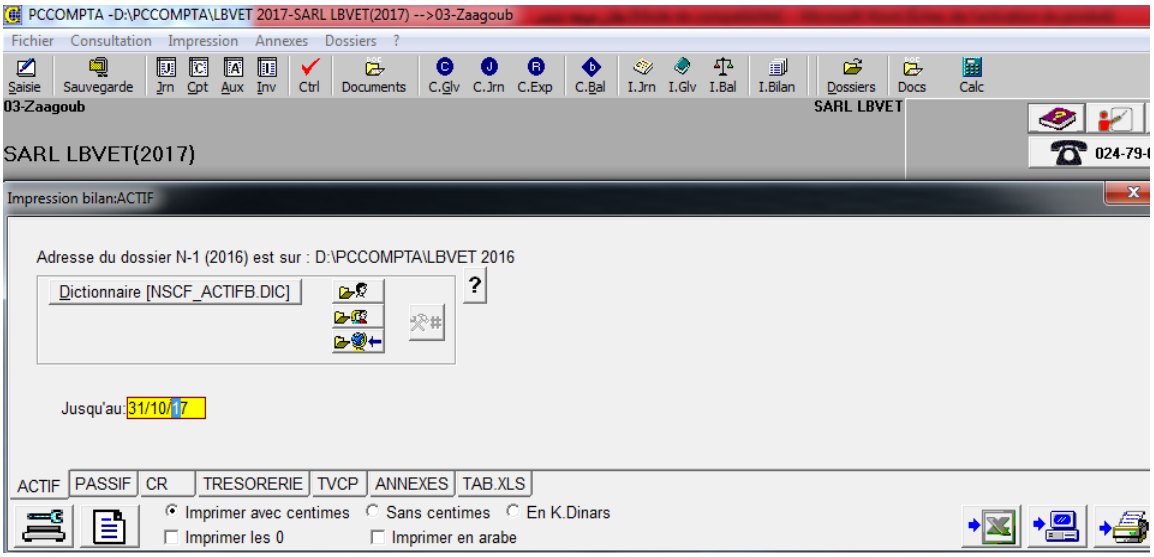

المصدر : البرنامج المحاسبي الإلكتروني للشركة

وفي هذا الإطار، نشير أن إرسال القوائم المالية لمدير الإدارة و المالية يتم في اليوم الخامس من الشهر الموالي كأكثر تقدير و يتم إرسالها في نسختين:

- نسخة ورقية يتم إرجاعها إلى المحاسب خلال 48 ساعة الموالية و التي قد تكون مصادق عليها من قبل مدير الإدارة و المالية أو حاملة لتحفظات؛ للمحاسب مهلة 24 ساعة لمعالجتها في البرنامج المحاسبي الإلكتروني ثم إعادة طباعة القوائم المالية المعدلة و إرسالها إلى المدير الذي يصادق عليها خلال 24 ساعة و يعيدها إلى المحاسب.
- نسخة إلكترونية يتم استخراجها من البرنامج المحاسبي في صيغة اكسل Excel (وفقا لما هو ظاهر في الشكل الموالي) بعد المصادقة على القوائم المالية من طرف مدير الإدارة و المالية و تكون موجهة لغرض التحليل المالي لمحتواها.

– بعد المصادقة على القوائم المالية، يقوم المحاسب بما يلي :

- مباشرة التسجيل لعمليات الشهر الموالي؛
- إعداد التصريحات الجبائية الشهرية و إيداعها لدى إدارة الضرائب قبل العشرين (20) من الشهر الجاري وفقا للتنظيم الضريبي الساري المفعول؛
- إعداد التصريحات الشبه جبائية الشهرية و المتمثلة في التصريح بوعاء الضمان الاجتماعي لدى مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء (CNAS) و يتم إيداعها قبل انقضاء الشهر الجاري. و هنا نشير أن الشركة تقوم بهذه التصريحات عن بعد و هذا لحيازتها من مصالح الصندوق على حساب للولوج إلى قاعدة البيانات المخصصة من قبل الصندوق لهذا الغرض و يتم التنقل إلى مصالح الصندوق لتسديد قيمة الاشتراكات فقط.

– في نهاية السنة المالية أي بعد 31 ديسمبر من السنة يقوم المحاسب بنفس الخطوات المتبعة في إعداد القوائم المالية الشهرية مع الإضافات التالية :

- تسجيل التسويات الناجمة عن الجرد الفيزيائي للمخزونات و التثبيتات؛
- تسجيل المؤونات و قيود تدني قيم عناصر الأصول و الخصوم وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- إعداد التصريح السنوي للأجراء (DAS)؛
- إعداد التصريحات الجبائية السنوية و استخراج النتيجة الجبائية؛
- تسجيل الضريبة على أرباح الشركات.

– إخطار محافظ الحسابات و الذي يقوم بزيارة ميدانية لتدقيق حسابات الشركة؛

– بعد مصادقة محافظ الحسابات على حسابات الشركة، يتم غلق السنة المالية و إيداع التصريحات الجبائية السنوية. هذه الأخيرة يتم إيداعها قبل 01 ماي من السنة التي تلي السنة المالية محل التصريح؛

– يقوم المحاسب بملأ الدفاتر المحاسبية الإجبارية: دفتر اليومية، دفتر الجرد و دفتر الأجرة يدويا.

– بعد اجتماع الجمعية العامة للشركاء من أجل تخصيص نتيجة السنة المالية المختتمة، يقوم المحاسب بإيداع التصريح بالحسابات الاجتماعية لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) وفقا للتنظيمات السارية المفعول.

3–أهم الفروقات بين برنامج "محاسب" و برنامج PCCOMPTA:

وفقا للمعلومات التي تحصلنا عليها من قسم الإدارة و المالية؛ فإن أهم الفروقات بين البرنامجين نوجزها في الجدول الآتي:

جدول رقم (01) : أهم الفروقات بين نظام محاسب و نظام PCCOMPTA

البيان	نظام محاسب	نظام PCCOMPTA
سهولة إدخال البيانات (التسجيل المحاسبي)	نعم	نعم
الترحيل الآلي إلى الدفتر الكبير	نعم	نعم
الترحيل الآلي إلى اليومية العامة	نعم	نعم
الترحيل الآلي إلى ميزان المراجعة	نعم	نعم
الإعداد الآلي للقوائم المالية	لا	نعم
الإعداد الآلي للرزمة الجبائية	لا	نعم
يسمح باسترجاع المعلومات بصيغة Excel	نعم	نعم
يسمح باسترجاع المعلومات بصيغة PDF	لا	نعم
الولوج إلى النظام آمن باستخدام اسم المستخدم و كلمة السر	نعم	نعم
وجود تحيين مستمر للنظام في الموقع الإلكتروني للمورد	لا	نعم
النظام يسمح بالتسجيل في السنة المالية الجديدة قبل غلق السنة المالية السابقة	لا	نعم

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الدراسة الميدانية.

وفقا لمعطيات الجدول أعلاه و ما أفادنا به مدير الإدارة و المالية في الشركة محل الدراسة الميدانية، فإن البرنامج الإلكتروني "محاسب" لا يسمح باستخراج القوائم المالية بصفة آلية بحيث كان مدير الإدارة و المالية يقوم باستخراج ميزان المراجعة بعد الجرد في صيغة Excel ثم يقوم بإعداد القوائم المالية بالاعتماد على جداول الاكسل. و ذات الشيء يقوم به بالنسبة لإعداد الحزمة الجبائية. و هو ما أدى إلى:

- التأخر في تحديد نتيجة السنة المالية؛
- التأخر في إعداد الموازنات التقديرية؛
- استهلاك وقت كبير لإعداد التصريحات الجبائية و إيداعها في آجالها المحددة.

كل هذه العيوب دفعت بالإدارة العليا إلى اتخاذ قرار تغيير البرنامج المحاسبي الإلكتروني "محاسب" و استبداله ببرنامج آخر هو برنامج " PCCOMPTA ".

ثالثا : أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الأداء المالي لشركة أل بي فيت

من أجل الوقوف على أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي لشركة أل بي فيت، اعتمد الباحثان على أسلوب المقابلة الشخصية و الذي يعتبر الأنسب بسبب قلة عدد المبحوثين في الشركة قيد الدراسة؛ حيث تم إجراء مقابلات مع مدير الإدارة و المالية، المحاسبة الرئيسية للشركة و المدير العام المساعد.

1–أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي لشركة أل بي فيت:

من أجل تحديد أثر جودة المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي للشركة محل الدراسة على أدائها المالي، قام الباحثان بإجراء مقابلة مفتوحة مع مدير الإدارة و المالية للشركة و التي دامت مدتها خمسة و ثلاثون (35) دقيقة تم خلالها معالجة النقاط اللاحقة[30] :

أ. أثر ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية على الأداء المالي :

يسمح نظام المعلومات المحاسبي المطبق بشركة أل بي فيت بالحصول على معلومات محاسبية تتلاءم مع متطلبات التحليل المالي والتي يتم استعمالها مباشرة عند تقييم الأداء المالي للشركة دون الحاجة إلى التأكد من صحتها و هو عكس ما كان الحال عليه عند استخدام النظام القديم؛ إذ كان يتم استخراج المعلومات المحاسبية بالاعتماد على ميزان المراجعة والذي كثيرا ما يتم اللجوء إلى التحقق من الأرصدة الموجودة به قبل استخدامها في تقييم الأداء المالي للشركة. و هذا راجع للاختلالات المتعددة التي كانت موجودة في النظام القديم.

ب. أثر التوقيت المناسب على الأداء المالي:

على مستوى الشركة، يتم متابعة العمليات المالية أولا بأول بالاعتماد على جداول مهيأة خصيصا من أجل ذلك باستخدام برنامج الاكسل. و هذا حتى يتم التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة في كل لحظة. و هو ما يسمح للمؤسسة باتخاذ القرارات المالية المناسبة لكل وضعية في التوقيت المناسب و هو ما سمح للشركة بمجابهة الفترات التي تمر فيها الشركة بصعوبات مالية من خلال التنبؤ بهذه الفترات و طلب الدعم المالي المناسب من قبل الشركاء الماليين للشركة. و يجدر الإشارة أن استعمال برنامج الاكسل في نظام المعلومات المحاسبي للشركة، ساهم بتدارك الاختلالات الزمنية الموجودة بين تاريخ تحقق العملية المالية و تاريخ تقييدها في البرنامج المحاسبي PCCOMPTA لأن هذا الأخير يعتمد على وجود الوثائق المحاسبية و التي تحتاج إلى وقت ضروري للمصادقة عليها قبل وصولها إلى مرحلة التسجيل المحاسبي.

ج. أثر القابلية للفهم و القابلية للمقارنة على الأداء المالي:

تتسم المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بقابليتها للفهم من طرف مستخدميها بسبب تماشيها مع المحتوى المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي و هذا ما ساعد على الرفع من الأداء المالي للشركة.

كما تسمح بمقارنة نشاط المؤسسة للسنة الحالية مع سنوات أخرى. وكذلك يتم الاعتماد على قاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري لمقارنة نشاط الشركة مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع.

2–أثر كفاءة الموارد البشرية لنظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي:

حتى يتمكن الباحثان من الإلمام بأثر كفاءة الموارد البشرية لنظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي للشركة محل الدراسة، قاما بإجراء مقابلة مفتوحة مدتها 20 دقيقة مع المدير العام المساعد و جاءت على النحو التالي[31] :

بالنظر إلى التاريخ الوظيفي للمؤسسة، أصبحت لدى الإدارة العامة قناعة تامة بضرورة الاستثمار في الكفاءات البشرية وخاصة على مستوى قسم الإدارة و المالية الذي يلعب دور هام و ضروري في كل القرارات التي تتخذها الإدارة العامة. فبحكم التجارب التي مرت بها الشركة على مدار سبعة عشرة (17) سنة من تواجد الشركة، أصبحت الكفاءة و الخبرة المهنية في المجال المحاسبي و المالي شرط لا يمكن الاستغناء عنه في توظيف عمال قسم الإدارة و المالية. و هو ما كان له الأثر الايجابي على الأداء المالي للشركة يتجلى من خلال المحافظة على التوازنات المالية للشركة من جهة و ضآلة الانحرافات المسجلة بين الموازنات التقديرية و الموازنات المحققة من جهة أخرى.

فيما يتعلق بتصميم نظام المعلومات المحاسبي، فإن الشركة تعتمد على نظام محاسبي مصمم من طرف عمال قسم الإدارة و المالية وفقا لما يتماشى مع نشاط الشركة و قواعد النظام المحاسبي المالي. و انطلاقا من سنة 2015، تم استبدال البرنامج الإلكتروني المستخدم في التسجيل المحاسبي ببرنامج آخر جاهز هو برنامج PCCOMPTA و إلى غاية اللحظة، لازال هذا البرنامج ملبيا لحاجات الشركة و يتناسب مع حجمها كمؤسسة صغيرة الحجم. و في إدارة نظام المعلومات المحاسبي للشركة، يتم الاعتماد بالكامل على كفاءات عمال القسم و درايتهم بآليات تشغيل النظام. في حالة وجود أي خلل في البرنامج الإلكتروني، يقوم مدير الإدارة و المالية فورا بالاتصال بمورد البرنامج لمعالجة الاختلالات المسجلة.

3–أثر انسجام نظام المعلومات المحاسبي مع قواعد النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركة:

تعتمد الشركة في تحليل أدائها المالي على القوائم المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي، و التي يتم استغلالها مباشرة من طرف مدير الإدارة و المالية دون الحاجة إلى إعادة معالجتها كما كان يتم قبل سنة 2010 عندما كان نظام المعلومات المحاسبي يشتغل وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني (PCN). حاليا، كل العمليات المحاسبية يتم تسجيلها وفقا لقواعد النظام المحاسبي المالي و هو ما ساعد في استخراج قوائم مالية جاهزة للتحليل المالي دون الحاجة لتعديلها. يتم استعمال جداول جاهزة على الاكسل تحتوي مؤشرات و نسب مالية محددة و يتم احتسابها آليا بعد ادخال معطيات القوائم المالية المستخرجة من البرنامج الإلكتروني PCCOMPTA و ترسل إلى مدير الإدارة و المالية ليقوم بإعداد التقارير المالية[32].

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني هو جزء من نظام المعلومات الإداري، يختص بجمع البيانات الرقمية المثبتة في المستندات و الوثائق ثم معالجتها الكترونيا (آليا) باستخدام القواعد المحاسبية المتعارف عليها لتخرج في شكل معلومات محاسبية تتمثل في القوائم المالية؛

– يتطلب نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وجود بنية تحتية مكونة من : الحاسوب، البرمجيات، قاعدة البيانات، الإجراءات و العنصر البشري؛

– يتأثر الأداء المالي للمؤسسة بمجموعة من العوامل هي: الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا و حجم الشركة؛

– يزود نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني الإدارة المالية للمؤسسة بمختلف المعلومات الضرورية لتقييم الأداء المالي لها و اتخاذ القرارات التشغيلية، الاستثمارية و التمويلية؛

– تطبق شركة أل بي فيت نظام معلومات محاسبي الكتروني مع الإبقاء على النظام اليدوي فيما يتعلق بمسك الدفاتر و السجلات المحاسبية استجابة لقيود القانون التجاري و قواعد النظام المحاسبي المالي؛

– يتأثر الأداء المالي لشركة أل بي فيت مع كل من : جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، كفاءة المشغلين لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني و مدى انسجام نظام المعلومات المحاسبي المطبق مع قواعد النظام المحاسبي المالي.

المراجع و الهوامش:

[1] ياسين احمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، دار الشوق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 20.

[2] Claude Grenier et Jean Bonnebouche : Système d'information comptable, édition Foucher , paris , 1998, P 25.

[3] ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل و تصميم النظام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 44.

[4] حاج قويدر قورين، أهمية بناء و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012–2013، ص ص 49–50.

[5] عدنان محمد محمد قاعود، دراسة و تقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص 53. مطلع عليها بتاريخ 2017/10/06 على الساعة 14:09 عبر الرابط الإلكتروني التالي : http://alqashi.com/th/th81.pdf

[6] ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية، 2003، ص 36. مطلع عليها بتاريخ 2017/12/03 على الساعة 10:52 عبر الرابط الإلكتروني التالي : http://alqashi.com/wp/?page_id=796

[7] معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات –مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002 ، ص: 20.

[8] عدنان محمد محمد قاعود، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[9] صباح رحيمة محسن و آخرون، نظم المعلومات المالية – أسسها النظرية و بناء قواعد بياناتها، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 74.

[10] عدنان محمد محمد قاعود، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[11] بسام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 61. مطلع عليها بتاريخ 2017/11/17 على الساعة 13:54 عبر الرابط الإلكتروني: http://library.iugaza.edu.ps/thesis/68802.pdf

[12] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74، القانون رقم 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 24.

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 21، المرسوم التنفيذي رقم 09–110 المؤرخ في 2009/04/07، يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، المواد من 4 إلى 23.

[14] دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08 و 09 مارس 2005، ص 304.

[15] ناظم حسين عبد السيد، محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأ ردن، 2009 ، ص 134.

[16] دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية –حالة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 35.

[17] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، ط 1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص ص 48–51.

[18] مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007 ، ص 3.

[19] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 51–52.

[20] زهرة حسن العامري و علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 63، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص ص 123–124. متوفرة للتحميل عبر الرابط الإلكتروني التالي :
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=26386

[21] أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 8.

[22] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74، القانون رقم 07–11 مرجع سبق ذكره، المادة 25.

[23] ابراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان، القيمة العادلة و تأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 8، العدد 25، جامعة الكوفة، 2012، ص 238. مطلع عليها بتاريخ 2017/09/06 على الساعة 13:35 عبر الرابط الإلكتروني :
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82349

[24] جمعة أحمد حلمي و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 10.

[25] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003، ص ص 191–192.

[26] عبد القادر عيادي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات و انعكاساتها على كفاءة السوق المالية –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص 83.

[27] عبد القادر عيادي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[28] حمزة العرابي و خالد قاشي، الإطار المفاهيمي المحاسبي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2017، ص ص 667–668.

[29] عبد القادر عيادي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[30] مقابلة مع السيد وليد زعقوب مدير الإدارة و المالية لشركة أل بي فيت في مقر الشركة بتاريخ 2018/05/23 على الساعة 13H30.

[31] مقابلة مع السيد مهدي عمروني مدير عام مساعد لشركة أل بي فيت في مقر الشركة بتاريخ 2018/05/23 على الساعة 14 H 20.

[32] مقابلة مع السيدة جازية بوشامة محاسبة رئيسية لشركة أل بي فيت في مقر الشركة بتاريخ 2018/05/23 على الساعة 15 H 00.